

الباب السادس

الصيغ القانونية فى دعاوى الأثر

- (١) صيغة دعوى من زوجة تطالب بميراثها من تركة زوجها المتوفى.
- (٢) صيغة دعوى وفاة ووراثه من ذى صفة فى الدعوى كالمشتري من المتوفى.
- (٣) صيغة دعوى وفاة ووراثه من ابن يطلب ميراثه فى ابیه المتوفى.
- (٤) صيغة دعوى اثبات وفاة غائب وانحصار ارثه الشرعى فى ورثته.
- (٥) صيغة دعوى وفاة ووراثه من زوجة المتوفى طلقها وهو فى مرض الموت فرارا من الأثر.
- (٦) صيغة دعوى وفاة ووراثه من زوج المتوفاة بعد أن طلقها رجعيا وماتت وهى فى العدة.
- (٧) صيغة دعوى ابطال اشهاد وفاة ووراثه لاشتمالة على شخص ليس وارثا للمتوفى.
- (٨) صيغة طلب تحقيق وفاة ووراثه المتوفى.
- (٩) صيغة اعلان ورثة فى مادة وفاة ووراثه.

صورة حكم محكمة النقض فى الطعن رقمى ٣٦ لسنة ٦١ ق، ١٥٤ لسنة ٦٣ ق أحوال شخصية جلست ١٩٩٥/١٢/٢٥ الذى قرران بيت المال يصلح ان يكون خصما فى دعاوى الوفاة والوراثه بعد العدول عن المبادئ السابقة لمحكمة النقض.

الصيغة رقم (١)

دعوى من زوجة تطالب بميراثها من تركه زوجها المتوفى

-الموضوع-

ان المرحوم... الذى كان من أهالى ناحيه.. توفى بها الى رحمة الله تعالى بتاريخ..
ودفن بمقابرها وانحصر ميراثه الشرعى فى زوجته الطالبة وفى أولاده المعلن اليهم
وهم...و... فقط من غير شريك ولا وارث له سوى من ذكر، ولم يترك المتوفى
المذكور فرعا يستحق وصية واجبة.

وقد ترك المتوفى المذكور ما يورث عنه شرعا لورثته الذين منهم الطالبة تركه تقدر
بحوالى... منها منزل من دورين بجهة..... شارع....

وان الطالبة يخصصها فى هذه التركة ثلاثة قراربط من أربعة وعشرين قيراطا فرضا
والباقى لأولاده المعلن اليهم تقسم بينهم حسب الفريضة الشرعية للذكر منهم ضعف
الأنثى.

ووضع المدعى عليهم أيديهم على جميع تركه المتوفى بما فى ذلك المنزل المشار
اليه ومنعوا عن الطالبة نصيبها فيها وقدره الثمن فرضا.

وطالبتهم بأن يسلموها نصيبها المذكور لتحوزة لنفسها بالطريق الشرعى فامتنعوا
من ذلك بدون حق.

لذلك تدعى عليهم الطالبة بما ذكر وتطلب الحكم لها عليهم بوفاء المرحوم.... وان
المدعية من ورثة بصفتها زوجة وتستحق فى تركته الثمن فرضا وأمر المدعى عليهم
أن يسلموها نصيبها المذكور لتحوزة لنفسها وأمرهم بعدم التعرض لها فى ذلك مع
الزامهم بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

- بناء عليه -

أنا المحضر سالف الذكر قد أعلنت المعلن اليهم بصورة من هذا وكلفتهم الحضور

أمام محكمة... الكلية للأحوال الشخصية/ نفس بجلستها التي ستعقد علنا في يوم... سنة ٢٠٠١ من الساعة الثامنة الاfrنكية صباحا للمرافعة وسماع الحكم عليهم بالطلبات سالفه الذكر.

ملاحظات:

(١)-أ- دعوى الوفاة والوراثة وان كان ذكر المال شرط لصحتها شرعا الا أن للمدعى فيها الحق في اثبات صفته وهى الوراثة ثم اثبات المال ولا تأثير لاقرار المدعى عليه بالمال أو انكاره على أحقيه المدعى في اثبات صفته.

ب- الدفع بمضى المدة انما يتوجه على المال فقط ويكون سماعه عند السير في دعوى المال واثباتها لا عند اثبات الصفة.

(محكمة النيا الشرعية فى ١٠/٦/١٩٣٥ بالمحاماة الشرعية السنة ٧ ص ٤٩١)

(٢) اعتراف احدى الزوجتين للأخرى فى دعوى الوفاة والوراثة بالزوجية غير مانع بعده من ادعائها طلاقها لأن الطلاق مما يخفى.

(المحكمة العليا الشرعية فى ٢٢/٥/١٩٤٣ بالمحاماة الشرعية السنه الخامسة ص ٦٤٨).

(٣) تتحقق الخصومة فى دعوى الوفاة والوراثة بادعاء المدعى وضع يد المدعى عليه على عين من أعيان التركة ولو ادعى المدعى عليه شراؤها من المتوفى وقدم عقدا بذلك.

(المحكمة العليا الشرعية فى ١٧/٩/١٩٣١ بالمحاماة الشرعية السنة ٣ ص ٥٦).

(٤) ينص فى منطوق الحكم فى دعاوى الوراثة بعد الحكم بثبوت الوفاة والوراثة على أن المدعى اكتفى بذلك وهذا الاكتفاء ينصرف الى ما يتعلق بدعوى المال (المحكمة العليا الشرعية فى ٢٥/١٠/١٩٢٧ بالمحاماة الشرعية السنه ٩ ص ٢٠٧).

الصيغة رقم (٢)
دعوى وفاة وورثة من ذى صفة فى الدعوى
كالشترى من المتوفى

-الموضوع-

بتاريخ... سنة ١٩٧٠ توفى المرحوم.... الذى كان متوطناً حال حياته بناحية...
ودفن بمقابرها وانحصر ميراثه شرعاً فى ورثته الشرعيين وهم زوجته السيدة/...
وأولاده.....و.... وهم المعلن اليهم بدون وارث سواهم ولم يترك المتوفى فرعاً
يستحق وصية واجبة.

وكان للمتوفى المذكور أطيافاً زراعية كائنة بزمّام ناحية... باعها المتوفى الى الطالب
فى حيال حياته بمقتضى عقد بيع مؤرخ / / بثمان قدرة.....و.....جنيه قبضه
البائع جميعه ورفع المدعى دعوى رقم.... سنة..... ضد المعلن اليهم بصفتهم ورثه
البائع له أمام محكمة..... المدنية طلب فيها الحكم له عليهم بصحة التعاقد الحاصل
بينه وبين مورثهم ولكنهم أنكروا صفة الورثة فأوقفت المحكمة السير فى الدعوى
حتى يحصل المدعى على حكم شرعى باثبات وفاة البائع وانحصار ارثه فى ورثته
المعلن اليهم.

- لذلك -

يدعى عليهم بما ذكر ويطلب الحكم له بثبوت وفاة المتوفى المذكور وانحصار ارثه
فى ورثته المدعى عليهم، مع الزامهم بالمصاريف ومقابل أنعاب المحاماة.

- بناء عليه -

أنا المحضر.....

ملاحظات:

(١) الخصم فى دعوى الأثر هو أحد أربعة أشخاص وهم:
(أ) وارث الميت.

(ب) دائن الميت.

(ج) من عنده للميت وديعة أو غصب أو عليه له دين.

(د) موصى له من قبل الميت بشيء.

(يراجع كتاب المرافعات الشرعية للاستاذ الشيخ على قراعه طبعة ١٩٢٥ ص ٤٨ .

(٢) من ادعى لنفسه شيئاً لا يتوصل الى اثباته الا باثبات شيء آخر ينتصب خصماً في اثبات ذلك الشيء الآخر، فدائن الوارث الذي لا يتوصل الى حقه الا باثبات وفاة المورث ومقدار نصيب الوارث في تركته خصم في دعوى الوفاة والوراثه له أن يدعيها وأن يثبتها بالبنيه.

حكم المحكمة العليا الشرعية في ١٧ / ٦ / ١٩٤٠ بالمحاماة الشرعية السنة ١٢ ص ٢٦.

الصيغة رقم (٣)

دعوى وفاة ووراثه من ابن يطلب ميراثه في ابيه المتوفى

-الموضوع-

بتاريخ... سنة ٢٠٠١ توفى المرحوم... الى رحمة الله تعالى بناحيه ودفن بمقابرهما وانحصر ميراثه الشرعى فى أولاده الثلاثة الذكور وهم.....و.....و..... المدعى وفى زوجته السيدة/... فقط من غير شريك ولا وارث له سوى من ذكر، ولم يترك المتوفى المذكور فرعاً يستحق وصية واجبة.

وقد ترك المتوفى المذكور ما يورث عنه شرعاً لورثته الذين منهم الطالب تركه تقدر بحوالى..... جنيه منها منزل مكون من ثلاثة أدوار بمدينة طنطا بشارع... والمدعى يخصه فى هذه التركة ٧ قراريط من ٢٤ قيراط تنقسم اليها التركة. ووضع المدعى عليهم أيديهم على جميع تركه المتوفى المذكور بما فيها المنزل المشار اليه ومنعوا عن المدعى نصيبه فيها.

وطالبهم بأن يسلموه نصيبه المذكور ليحوزه لنفسه بالطريق الشرعى فامتنعوا عن ذلك يدون حق، لذلك يدعى عليهم بما ذكر ويطلب الحكم له عليهم بوفاء والده المرحوم.... وانه من ورثته بصفته ابناً له ويستحق فى تركته ٧ ط من ٢٤ تنقسم اليها التركة وأمر المدعى عليهم بأن يسلموه نصيبه ليحوزه لنفسه وأمرهم بعدم التعرض له فى ذلك مع الزامهم بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

- بناء عليه -

أنا المحضر.....

ملاحظات:

(١) اذا ثبت بنوة المدعى لأب غير الذى يدعى وفاته وبنوته له بأوراق رسمية كان هذا كافياً لرفض دعواه الوفاة والوراثه.

(المحكمة العليا الشرعية فى ١٦/١٢/١٩٤١ بالمحاماة الشرعية السنة ١٣ ص ١٦).

٢- سبق اقرار المتوفى كتابه ببنوة مدعى الارث بسبب البنوة مانع من سماع دعوى انكارها لأن المنصوص عليه شرعاً أن النسب متى ثبت لا ينقض.

(حكم محكمة مصر الابتدائية الشرعية فى ١٤/١/١٩٣٦ بالمحاماة الشرعية السنة ٨

ص ١١٩).

الصيغة رقم (٤) دعوى اثبات وفاة غائب وانحصار ارثه الشرعى فى ورثته

انه فى يوم

بناء على طلب السيد/ ومهنته والمقيم ومحلته المختار مكتب الأستاذ المحامى .

أنا... المحصر بمحكمة الجزئية قد انتقلت فى التاريخ المبين بعاليه الى محل اقامة :

١- السيد/ ومهنته بصفته وكيلًا للخصومة بمقتضى القرار الصادر من محكمة للأحوال الشخصية للولاية على المال بتاريخ سنة ٢٠٠٠ فى القضية رقم عن الغائبة ... وأعلنته بصفته المذكورة بصورة من هذا مخاطبا مع

-الموضوع-

غابت المدعوة عن محل اقامتها وتوطنها ناحية وذلك من مدة تزيد عن خمس سنوات تقريبا فى حالة يغلب فيها الهلاك لأنها كانت مريضة والمدعى ابن خالتها وليس لها من ورثه سواه .

وقد تركت المذكورة أملاكها بناحية ... عبارة عن منزل مساحته ٢٠٠٠ متر بشارع مكون من دورين وقطعة أرض قضاء مساحتها ١٠٠٠ متر تقريبا بذات الجهة والشارع .

وقد نصت المادة ٢١ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ على أنه «بحكم بموت المفقود الذى يغلب عليه الهلاك بعد أربع سنين من تاريخ فقده» .

وقد فقدت المذكورة منذ أكثر من خمس سنوات فى حالة يغلب عليها الهلاك فيها فبمقتضى القانون يحكم بموتها، وحصر ارثها الشرعى فى الطالب لأنه القريب الوحيد ليس لها من وارث سواه .

وبتاريخ.... سنة ٢٠٠١ فى القضية رقم.... سنة ٢٠٠١ قررت محكمة....
للأحوال الشخصية للولاية على المال تعيين المدعى عليه وكيلًا للخصومة لتمثيل
الغائبة فى الدعوى التى يرغب الطالب فى رفعها لاثبات وفاتها.

وقد تعرض المدعى عليه للطالب فيما تحت يده من العقارات المذكورة زاعما أنه
أحق باستلامها منه لأنه وكيل الغائبة تعرضا بدون حق شرعى فان هذه التركة قد آلت
للطالب ميراثا عنها لاعتبارها قد توفيت الى رحمة الله تعالى بناء على القانون رقم
٢٥ لسنة ١٩٢٩.

وقد طالبه بعدم التعرض له فى هذه التركة حيث صارت ملكا له بالميراث عنها
فلم يمثل بدون حق. لذلك فهو يدعى عليه بما ذكر ويطلب الحكم له بموت المفقودة
وانحصار ارثها فى الطالب بصفتها بنت خالته من غير شريك ولا وارث سواء
وأيلولة هذه التركة اليه ميراثا شرعيا وأمر المدعى عليه بعدم التعرض له فى هذه
التركة مع الزامه بالمصاريف ومقابل أنعاب المحاماة.

-بناء عليه-

أنا المحضر.....

ملاحظات:

- (١) لا يجوز الحكم بوفاة المفقود الا بعد اقامة وكيل للخصومة عند شرعا.
(حكم محكمة سوهاج الشرعية فى ١٩٤٦/٦/٥ بالمحاماة الشرعية السنة
١٩ ص ٢٣٩).
- (٢) مادة تحقيق الوفاة والوراثة التى موضوعها طلب تحقيق وفاة الغائب (المفقود)
ووراثته لا تقبل لأن المطلوب من اختصاص المحكمة القضائية.
(حكم محكمة شبراخيت الجزئية الشرعية فى ١٩٢٩/١/٣٠ بالمحاماة الشرعية
السنة الأولى ص ٤٣٢).
- (٣) يراجع بحثنا فى هذا الكتاب تحت عنوان: أحكام المفقود فى الشريعة والقانون.

الصيغة رقم (٥)

دعوى وفاة ووراثه من زوجة المتوفى طلقها وهو فى مرض الموت فرارا من الأثر

-الموضوع-

تدعى الطالبة على المعلن اليهم بأن زوجها المرحوم..... الذى كان من أهالى ناحية... توفى الى رحمة الله تعالى ودفن بمقابرها بتاريخ.... سنة ٢٠٠١ وأنه قبل وفاته كان قد طلق زوجته المدعية طلاقا بائنا بموجب اشهاد رسمى صدر على يد مأذون ناحية.....

وقد صدر منه هذا الطلاق وهو فى مرض الموت الذى أقعده وحال بينه وبين مباشرة عمله ثم توفى فى التاريخ المذكور وهى فى عدته.

وأنة بوفاة المتوفى المذكورة قد انحصر ارثه شرعا فى الطالبة باعتبارها زوجه له مطلقة طلاق الفار وتستحق الثمن فرضا وفى المعلن اليهم بصفتهم أولاد المتوفى المذكور للذكر منهم ضعف للأثنى.

وقد ترك المذكور تركة تقدر بمبلغ.... جنيه منها المنزل رقم.... بشارع.... بجهة.... وهو مكون من دورين.

ووضع المدعى عليهم بصفتهم المذكورة أيديهم على جميع تركة المتوفى المذكورة وامتنعوا من تسليم الطالبة نصيبها فى التركة بدون حق شرعى.

وقد طالبتهم أن يسلموها هذا النصيب لتحوزه لنفسها بالطريق الشرعى فأصروا على الامتناع الأمر الذى من أجله رفعت هذه الدعوى.

-لذلك-

فهى تدعى عليهم بما ذكر وتطلب الحكم لها عليهم بوفاة المرحوم.... وأنها من ضمن ورثته باعتبارها زوجه له مطلقة طلاق الفار وتستحق الثمن فرضا وأمرهم بأن يسلموها هذا النصيب لتحوزه لنفسها بالطريق الشرعى وعدم تعرضهم لها فى ذلك مع الزامهم بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماء.

- بناء عليه - أنا المحضر.....

ملاحظات:

يراجع فى هذا الكتاب بحثنا بعنوان: مرض الموت فى الشريعة الاسلامية.

الصيغة رقم (٦)

دعوى وفاة وورثة من زوج المتوفاة بعد

أن طلقها رجعيا وماتت وهى فى العدة

-الموضوع-

الطالب كان زوجا لبنت المعلن إليها المدعوة / بصحيح العقد الشرعى ودخل بها وبتاريخ / / ٢٠٠١ طلقها طلاقاً أولى رجعية ثم بعد خمسة أشهر توفيت الى رحمة الله تعالى فى / / ٢٠٠١ وهى فى عدته وانحصر ارثها الشرعى فى زوجها الطالب وفى والديها المعلن اليهما فقط من غير شريك ولا وارث لها سوى من ذكر وليس لها فرع يستحق وصية واجبة.

وقد تركت المتوفاة المذكورة تركة عبارة عن جهاز ومصاغ قيمته خمسة آلاف جنيه ووضع المعلن اليهما أيديهما عليه ومنعوا عن المدعى نصيبه فيها زاعمين انه لا يرثها لأنها مطلقة ومنقضية العدة قبل الوفاة.

وطالبهما بأن يسلماه نصيبه الشرعى وقدره نصف تركة المتوفاة المذكورة ليحوزه لنفسه بالطريق الشرعى فامتنعوا عن ذلك بدون حق.

- لذلك -

يدعى عليهما بما ذكر ويطلب الحكم له عليهما بوفاة المرحومة وانه من ورثتها بصفته زوج لها ويستحق فى تركتها ١٢ ط من ٢٤ ط تنقسم اليها التركة وأمر المدعى عليهما بأن يسلماه نصيبه المذكور ليحوزه لنفسه وأمرهما بعدم التعرض له فى ذلك مع الزامهم بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

- وبناء عليه -

أنا المحضر

ملاحظات:

إذا كان الطلاق رجعيا وكانت الوفاة فى أثناء العدة يرث الرجل زوجته فى هذه الحالة فإذا اختلف الزوج مع باقى الورثة فادعى أنها ماتت وهى فى العدة وأدعى باقى الورثة أنها ماتت وهى منقضية العدة فإن القول فى هذه الحالة قول الزوج^(١) ويعمل به بشرط ألا يكون هناك إقرار من الزوجة بانقضاء العدة ولم يكن قد مضى على هذا الطلاق أكثر من سنة سابقة على الوفاة^(٢).

(١) يراجع كتاب الحياة القضائية للمرحوم الأستاذ الشيخ محمد ضاحى هامش ص ٢٥٥ .

(٢) تراجع المادة / ١٧ فقرة / ٢ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ .

الصيغة رقم (٧)

دعوى إبطال إسهاد وفاة ووراثة لاشتماله

على شخص ليس وارثا للمتوفى

-الموضوع-

بتاريخ / / ٢٠٠١ توفى المرحوم.... الذى كان من أهالى ناحية وانحصر ميراثه الشرعى فى أولاده وهم و والمدعى فقط من غير شريك ولا وارث له سواهم ولم يترك المتوفى المذكور فرعا يستحق وصية واجبة.

وقد كان للمتوفى زوجة تدعى وهى المعلن إليها طلقت حال حياته طلاقا بائنا بموجب إسهاد صادر منه بتاريخ / / ٢٠٠١ وهو فى حال صحته وكامل قواه البدنية والعقلية، ولذلك فلا ترث فيه شرعا.

على أن المدعى عليها قد تواطأت مع بعض الورثة على استصدار إسهاد شرعى بوفاة المتوفى المذكور وانها من ضمن ورثته وأخفت على المحكمة طلاقها من المتوفى حتى صدر الإسهاد بتاريخ / / ٢٠٠١ فى المادة رقم سنة ٢٠٠١ من محكمة الجزئية للأحوال الشخصية / نفس.

وبما أن صدور الإسهاد على هذا النحو يكون باطلا لاشتماله على شخص غير وارث ومن حق المدعى والحالة هذه رفع دعوى بطلانه.

- لذلك -

يدعى عليها بما ذكر ويطالب الحكم له على المدعى عليها ببطالان إسهاد الوراثة المذكور لكون المدعى عليها ليست وارثة فى المتوفى مورث المدعى وأمرها بعدم التعرض له بنصيبها المبين بالإسهاد ومع إلزامها بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

- بناء عليه -

أنا المحضر سالف الذكر قد أعلنت المعلن إليها بصورة من هذا وكلفتها الحضور أمام محكمة الابتدائية للأحوال الشخصية / نفس بجلستها التى ستنعقد علنا فى

يوم / / ٢٠٠١ من الساعة الثامنة أفرنكى صباحا للمرافعة وسماع الحكم عليها بالطلبات سالف الذكر.

ولأجل...

ملاحظات:

مؤدى نص المادة / ٣٦١ من اللائحة الشرعية - تقابل المادة / ٢٥ من القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض أن المشرع أراد أن يضيف على اشهاد الوفاة والوراثه حجية ما لم يصدر حكم على خلافه ومن ثم أجاز لذوى الشأن ممن لهم مصلحة فى الطعن على الاشهاد أن يطلبوا ذلك سواء كان فى صورة دعوى مبتدأة أو فى صورة دفع.

(نقض جلسة ١٩ / ٦ / ١٩٥٨ لسنة ٩ العدد الثانى ص ٦٠٣).

(وذاث المحكمة جلسة ١١ / ٣ / ١٩٦٤ السنة ١٥ العدد الأول ص ٣٤).

(وذاث المحكمة جلسة ٢٩ / ٦ / ١٩٦٦ السنة ١٧ العدد الثانى ص ١٤٨٠).

الصيغة رقم (٨)

صيغة طلب تحقيق وفاة وورثة المتوفى

السيد الأستاذ/ رئيس محكمة... الجزئية للأحوال الشخصية للولاية على النفس

تحية طيبة وبعد

مقدمه لسيادتكم ومهنته ومقيم ومحلله المختار مكتب الأستاذ/
المحامى

أشرف بالآتى

بتاريخ سنة ٢٠٠١ توفى إلى رحمة الله تعالى المرحوم ... بناحية مركز
..... محافظة محل توطنه حال حياته ودفن بمقابرها وانحصر ارثه الشرعى فى ورثته
وهم (الطالب) بصفته ابنا له وفى أولاده الآخرين وهم وابنه القاصر
المشمول بوصاية والدته السيدة/ وفى زوجته المذكورة فقط من غير شريك
ولا وارث له سوى من ذكر وليس للمتوفى المذكور فرعا يستحق وصية واجبة.

وقد ترك المتوفى ما يورث عنه شرعا س ... ط ... ف أطيان زراعية كائنة بزمان
ناحية كما ترك منزلا بناحية مكون من دورين.

- لذلك -

التمس تحقيق وفاة المتوفى المذكور وانحصر أرثه فى ورثته المذكورين مع بيان
نصيب كل وارث فى التركة وضبط اشهاد بذلك - ومستعد لدفع الرسم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وكيل الطالب

تحريرا فى / / ٢٠٠١

الصيغة رقم (٩) صيغة اعلان ورثة فى مادة وفاة ووراثه

-الموضوع-

بتاريخ / / ٢٠٠١ قدم الطالب لهذه المحكمة طلبا لتحقيق وفاة المرحوم...
وانحصار ارثه فى ورثته المذكورين بالطلب وهم الطالب والمعلن إليهم فقط وحدد
لنظر هذا الطلب جلسة / / ٢٠٠١

- بناء عليه -

أنا المحضر سالف الذكر قد أعلنت كلا من المعلن إليهم بصورة من هذا وكلفتهم
الحضور أمام المحكمة الجزئية للأحوال الشخصية للولاية على النفس بجلسة
/ / ٢٠٠١ من الساعة الثامنة أفرنكى صباحا لسماع أقوالهم وتحقيق الطلب وضبط
الاشهاد فى غيبتهم طبقا للقانون.
ولأجل،،،

صورة حكم محكمة النقض فى الطعنين
رقمى ٣٦ لسنة ٦١ ق، ١٥٤ لسنة ٦٣ ق
أحوال شخصية جلسة ٢٥ / ١٢ / ١٩٩٥
الذى قرر أن بيت المال يصلح أن يكون
خصما فى دعاوى الوفاة والوراثة
ويكون بذلك قد عدلت محكمة النقض
عن رأيها السابق فى هذا الخصوص

باسم الشعب
محكمة النقض
الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية

المؤلفة من السيد المستشار / أحمد مدحت المراغى رئيس محكمة النقض رئيسا
وعضوية السادة المستشارين نواب رئيس المحكمة:

محمود شوقى أحمد شوقى	محمد أمين فكرى طوموم
محمد حسن عبدالوهاب العفيفى	أحمد زكى صالح غرابه
محمد فتحى حسن الجمهدى	عبد المنعم محمد محمد وفا
محمد مصباح فتح الله شرابه	فتحى محمد محمد يوسف
سعيد أحمد محمد غريانى	عبد الحميد عبد المجيد الحلفاوى

وبحضور السيد الأستاذ/ ناجى عبداللطيف المحامى العام
والسيد أمين السر/ عاطف أحمد القطامى .

فى الجلسة العلنية المنعقدة بمقر المحكمة بمدينة القاهرة.

فى يوم الاثنين ٣ من شعبان سنة ١٩٤٦ هـ الموافق ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٩٥ م
أصدرت الحكم الآتى

فى الطعنين المقيدين بجدول المحكمة برقمى ٣٦ لسنة ٦١ ق، ١٥٤ لسنة ٦٣ ق
أحوال شخصية.

المرفوع أولهما من

السيد / فؤاد فهمى خليل المقيم برقم ٣١ (أ) شارع ٢٦ يوليو قسم الأزبكية -
محافظة القاهرة.

حضر عنه بالجلسة الأستاذ/ أحمد حسن هيكल المحامى.

ضد

١- بنك ناصر الاجتماعى ويعلن ٥٠ شارع قصر النيل قسم قصر النيل - القاهرة
لم يحضر عنه أحد بالجلسة.

٢- السيد الأستاذ/ وكيل نيابة الأزبكية للأحوال الشخصية بصفته ويعلن بسرأى
النيابة بمجمع المحاكم بشارع الجلاء القاهرة.
لم يحضو عنه أحد بالجلسة.

والمرفوع ثانيهما من

١- السيد / فؤاد فهمى خليل الجيزاوى المقيم برقم ٣٧(أ) شارع السبع سقايات -
القصر العينى - القاهرة.

حضر عنه بالجلسة الأستاذ / أحمد حسن هيكمل المحامى.

ضد

١- الأستاذ/ علاء الدين أحمد عبدالحافظ المحامى ومكتبه.

شارع ابن رباح المتفرع من شارع طريق الحرية بالحضره البحرية بالإسكندرية.

٢- الأستاذ/ يوسف أحمد صقر المحامى ومكتبه.

شارع رمسيس رقم ١١٩ بالقاهرة.

٣- الأستاذ/ سعيد السيد إبراهيم المحامى ومكتبه.

شارع درب التراسين أمام جامع أبو الفار - شبين الكوم - محافظة المنوفية.

٤- الأستاذ/ أحمد على جمعه المحامى ومكتبه.

شارع سنان باشا - عماره الحورية الدور الخامس - بالمنشيه الإسكندرية.

٥- الأستاذ/ سعيد أحمد أحمد على المحامى ومكتبه.

شارع ١٠ رقم ١ بمنشيه النزهه خلف شركة مطابع محرم بك قسم سيدى جابر
الإسكندرية.

٦- الأستاذ/ رئيس مجلس إدارة بنك ناصر الاجتماعى بصفته وموطنه.

بالمركز الرئيسى للبنك ٥٠ شارع قصر النيل قسم عابدين.

٧- الأستاذ/ مدير عام إدارة التركات الشاغرة بيت المال ويعلن.

مع ممثله القانونى رئيس مجلس إدارة بنك ناصر الاجتماعى ٥٠ شارع قصر النيل قسم عابدين.

٨- الأستاذ/ وكيل نيابه الازبكية للأحوال الشخصية ويعلن.

ببنى مجمع المحاكم بشارع الجلاء بالقاهرة.

٩- الأستاذ/ وكيل نيابه أسكندرية للأحوال الشخصية ويعلن.

سراى النيابة بدار الحقانية ٧ شارع ميدان التحرير بالمنشيه بالإسكندرية.

لم يحضر أحد عن جميع المطعون ضدهم.

«الوقائع»

فى يوم ٣١/١/١٩٩١ طعن بطريق النقض فى حكم محكمة استئناف القاهرة الصادر بتاريخ ٩/١/١٩٩١ فى الاستئناف رقم ٤٢٣ سنه ١٠٥.

ق - وذلك بصحيفة طلب فيها الطاعن الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع: بنقض الحكم المطعون فيه.

وفى نفس اليوم أودع الطاعن مذكرة شارحة كما قام قلم الكتاب بضم ملفى الدعويين الابتدائية والاستئنافية.

وفى ٧/٢/١٩٩١ أعلن المطعون عليهما بصحيفة الطعن.

وفى ١٤/٢/١٩٩١ أودع المطعون عليه الأول مذكرة بدفاعه مشفوعة بمستنداته طلب فيها رفض الطعن.

أودعت النيابة العامة مذكرتها وطلبت فيها قبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا.

عرض الطعن على المحكمة فى غرفة المشورة فرأت أنه جدير بالنظر فحددت
لنظره جلسة ٢١/٣/١٩٩٥ وبها سمعت الدعوى أمام هذه الدائرة على ما هو مبين
بمحضر الجلسة حيث صمم كلا من محامى الطاعن والمطعون عليه الأول والنيابة
العامة على ما جاء بمذكراتهم فى يوم ٢٢/٤/١٩٩٣ طعن بطريق النقض فى حكم
محكمة استئناف القاهرة الصادر بتاريخ ٢٧/٢/١٩٩٣ فى الاستئناف رقم ١٣١٧
سنة ١٠٧ ق - وذلك بصحيفة طلب فيها الطاعن الحكم بقبول الطعن شكلا وفى
الموضوع: بنقض الحكم المطعون فيه.

وفى نفس اليوم أودع الطاعن مذكره شارحه كما قام قلم الكتاب بضم ملفى
الدعويين الابتدائية والاستئنافية.

وفى ٨/٥/١٠، ٥/١٦، ٥/١، ٧/١٤، ٧/١٩٩٣ أعلن المطعون عليهم
بصحيفة الطعن.

وفى ٢٩/٥/١٩٩٣ أودع المطعون عليه السادس مذكرة بدفاعه مشفوعة بمستنداته
طلب فيها رفض الطعن.

أودعت النيابة العامة مذكرتها وطلبت فيها قبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا.

عرض الطعن على المحكمة فى غرفة المشورة فرأت أنه جدير بالنظر فحددت
لنظره جلسه ٢١/٣/١٩٩٥ وبها سمعت الدعوى أمام هذه الدائرة على ما هو مبين
بمحضر الجلسة حيث صمم كلا من محامى الطاعن والمطعون عليه والنيابة على ما
جاء بمذكراتهم وقررت المحكمة ضم هذا الطعن للطعن رقم ٣٦ لسنة ٦١ ق ليصدر
فيهما حكم واحد.

وبجلسة ٢٣/٥/١٩٩٥ احوالت الدائرة الطعنيتين إلى الهيئة العامة للمواد المدنية
والتجارية والأحوال الشخصية.

ثم اودعت النيابة مذكرتها التكميلية التزمت فيها رأيها السابق ابداءه برفض
الطعنين.

وبجلسة ١١/٦/١٩٩٥ سمعت الدعوى أمام الهيئة العامة على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم كل من محامى الطاعن والنيابة على ما جاء بمذكراتيهما والمحكمة أرجأت إصدار الحكم لجلسه اليوم.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر/ عبدالحميد الحلقاوى «نائب رئيس المحكمة» والمرافعة وبعد المداولة.

حيث أن وقائع الطعن رقم ٣٦ لسنة ٦١ ق «أحوال شخصية - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضده الأول «بنك ناصر الاجتماعى» أقام الدعوى رقم ٢٢٢٧ لسنة ١٩٨٧ كلى أحوال شخصية شمال القاهرة على الطاعن والمطعون ضده الثانى بطلب الحكم بإبطال الإعلام الشرعى رقم ١٦٢ لسنة ١٩٨٧ وراثات الاذكية الصادر بتاريخ ٢٣/٦/١٩٨٧ والذى كان قد استصدره الطاعن وهو مسيحى الديانة - بثبوت وفاة والده فى ٢٣/٥/١٩٨٧ الذى أشهر إسلامه قبل وفاته بانحصار ارثه فى هذا الولد مستحقا تركته كلها وذلك على أن التوارث لايقع بين المسلم وغير المسلم مما يقتضى أيلولة التركة باعتبارها شاغرة - إلى المطعون ضده الأول - وبعد أن دفع الطاعن بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة قبلت المحكمة هذا الدفع بحكم استأنفه المطعون ضده الأول بالاستئناف رقم ٤٢٣ لسنة ١٠٥ ق القاهرة: وبتاريخ ٩/١/١٩٩١ حكمت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف وللمطعون ضده الأول بطلباته، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكره أبدت فيها رأى برفض الطعن عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسته لنظره التزمت فيها النيابة رأياها.

وحيث أن وقائع الطعن رقم ١٥٤ لسنة ٦٣ ق «أحوال شخصية» على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضدهم من الأول إلى الخامس أقاموا الدعاوى أرقام ٣٠٨١، ٣٠٨٢، ٢٩٦٩، ٣٨٢٢، ٣٠٨٢ لسنة ١٩٨٨ كلى أحوال شخصية شمال القاهرة على سبيل الحسبة على الطاعن بطلب الحكم بإبطال ذات الاعلام الشرعى المشار إليه فى الطعن رقم ٣٦ لسنة ٦١ ق «أحوال شخصية»

لعدم جواز التوارث بين المسلم وغير المسلم تدخل بنك ناصر الاجتماعي «المطعون ضده السادس» خصما منضمًا إليهم في دعاويهم، وبعد أن ضمت المحكمة الدعاوى الخمس للارتباط حكمت بتاريخ ١٧/١٢/١٩٩٠ بقبول هذا التدخل وللمطعون ضدهم الخمسة الأول بطلبانهم، استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٣١٧ لسنة ١٠٧ ق القاهرة، وبتاريخ ٢٧/٢/٩٣ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره التزمت فيها النيابة رأيها. ثم قررت ضم هذا الطعن إلى الطعن السابق للارتباط وليصدر فيهما حكم واحد.

وحيث أن دائرة الأحوال الشخصية قررت بجلستها المعقودة بتاريخ ٢٣/٥/١٩٩٥ إحالة الطعنين إلى الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية للفصل فيها عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ فحددت الهيئة جلسة لنظره وقدمت النيابة مذكرة تكميلية التزمت فيها رأيها السابق.

وحيث أن النص في الفقرة الأولى من المادة ٨٧٥ من القانون المدني على أن «تعيين الورثة وتحديد أنصبتهم في الارث، وانتقال أموال التركة إليهم تسرى في شأنها أحكام الشريعة الإسلامية والقوانين الصادرة بشأنها» وفي المادة الأولى من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ على أنه «يستحق الارث بموت المورث أو باعتباره ميتاً بحكم القاضى»، وفي المادة الرابعة منه على أن «يؤدى من التركة بحسب الترتيب الآتى: - أولاً... وثانياً... وثالثاً... ويوزع ما بقى بعد ذلك على الورثة، فإذا لم يوجد ورثه قضى في التركة بالترتيب الآتى: - أولاً... ثانياً..... فإذا لم يوجد أحد من هؤلاء آلت التركة أو ما بقى منها إلى الخزانة العامة»، وفي المادة السادسة من ذات القانون على أنه «لا توارث بين مسلم وغير مسلم» كل ذلك يدل على أن الشريعة الإسلامية والقوانين الصادرة في شأنها هي الواجب التطبيق في مسائل الموارث المتعلقة بالمصريين مسلمين وغير مسلمين، دخلاً في نطاقها تعيين الورثة وتحديد أنصبتهم في الارث وانتقال التركة إليهم وإذ كانت أحكام الموارث تستند إلى

نصوص شرعية قطعية الثبوت والدلالة وبينها القرآن الكريم بيانا محكما وقد استمد منها قانون الموارث أحكامه، فإنها تعتبر بذلك متعلقة بالنظام العام لصلتها الوثيقة بالدعائم القانونية والاجتماعية المستقرة في ضمير المجتمع بما يمتنع معه التحايل عليها أو تبديلها مهما اختلف الزمان والمكان ومن ثم يكون لذوى الشأن اثاره ما قد يخالف هذه الأحكام سواء أكان ذلك فى صوره دعوى مبتدأه أو فى صوره دفع، لما كان ذلك وكان الارث وفق المادة الأولى من قانون الموارث المشار إليها يستحق بموت المورث أو باعتباره ميتا بحكم القاضى فإن مناط المنع من هذا الارث عند اختلاف الديانة الوارد حكمة فى المادة السادسة من ذات القانون آنف البيان أنما يكون وقت وفاة المورث أو الحكم باعتباره ميتا. لما كان ما تقدم وكان بيت المال والذى أصبح بنك ناصر الاجتماعى يمثله قانونا بعد أن آلت تبعيه الادارة العامة للتركات «بيت المال سابقا» وأن كان لا يعتبر وارثا شرعيا وذلك على ما ذهب اليه جمهور الفقهاء والذى استمد منه قانون الموارث أحكامه فى هذا الصدد. وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إلا أنه وقد آلت إليه التركة على أنها من الضوائع التى لا يعرف لها مالك وذلك وفق عجز المادة الرابعة من قانون الموارث المشار إليها فتكون تحت يده بحسابه أمينا عليها ليصرفها فى مصارفها الشرعية فانه يكون بذلك قد تحققت له المصلحة وتوافرت له الصفة وبالتالي يعتبر من ذوى الشأن ممن لهم الحق فى الطعن على الاعلام الشرعى الذى ينطوى على توريث من لاحق له فيه بطلب بطلانه سواء أكان ذلك فى صوره دعوى مبتدأه أو فى صوره دفع وذلك توصلا إلى أيلولة التركة الشاغرة إليه، لما كان ذلك وكانت الهيئة قد انتهت إلى هذا النظر بالأغلبية المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون السلطة القضائية فإنها تعدل عن الأحكام التى ارتأت غير ذلك والتى قصرت أنكار الوراثة الذى يستدعى صدور حكم على خلاف الاعلام الشرعى على وارث حقيقى ضد آخر يدعى الوراثة.

وحيث أن الطعنين استوفيا اوضاعهما الشكلية.

وحيث أن مبنى النعى على الحكمين المطعون فيهما بالسبب الأول من الطعن الأول والسبب الثانى من الطعن الثانى مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك يقول الطاعن أن أنكار الوراثة الذى يستدعى صدور حكم على خلاف الاعلام

الشرعى يجب أن يرفع من وارث حقيقى ضد آخر يدعى الوراثه، وبنك ناصر الاجتماعى لا يعتبر وارثا بهذا المعنى إذ تؤول إليه التركة على أنها من الضوائع التى لا يعرف لها مالك، ولما كان الحكمان المطعون فيهما قد خالفا هذا النظر وقضيا ببطلان الاعلام الشرعى رقم ١٦٢ لسنة ١٩٨٧ وراثات الازبكية فانهما يكونا معيين بما يستوجب نقضهما.

وحيث أن هذا النعى فى غير محله ذلك بأن التركات الشاغرة توضع تحت يد بنك ناصر الاجتماعى بحسابه امينا عليها ليصرفها فى مصارفها الشرعية. بما مقتضاه ايلولتها إليه فى حالة عدم تحقق شروط استحقاق الارث وقت وفاه المورث أو الحكم باعتباره ميتا وذلك على ما سلف بيانه، ومن ثم فإن من مصلحة الطعن على أشهادات الوراثه مطالباً بأيلولة التركة اليه لتحقيق مانع من موانع الارث سواء اكان ذلك فى صوره دعوى مبتدأه أو فى صوره دفع، ولما كان الحكمان المطعون فيهما قد التزما هذا النظر فان النعى يكون على غير أساس.

وحيث أن مبنى النعى على الحكمين المطعون فيهما بالسبب الثانى من الطعن الأول والسبب الثالث من الطعن الثانى مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك يقول الطاعن أنه لما كان الاعتقاد الدينى يعتد فيه بالقول بظاهر اللسان دون البحث فى بواعثه أو جديته، وكان قد تمسك فى دفاعه أمام محكمة الموضوع بأنه نطق بالشهادتين بتاريخ ٢٦ / ٥ / ١٩٨٥ قبل وفاة والده، ونطق بها أمام المحكمة بجلسته ٥ / ١٢ / ١٩٨٧ إلا أن الحكمين المطعون فيهما لم يعتدا بذلك، كما أهدرا الثابت الظاهر من الاعلام الشرعى موضوع الدعوى من أنه مسلم الديانة وخلصا إلى أنه مسيحى الديانة وقت وفاة والده بما يعييهما ويستوجب نقضهما.

وحيث أن هذا النعى مردود ذلك بأنه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الاعتقاد الدينى من الأمور التى تبنى الاحكام فيها على الاقرار بظاهر اللسان والتى لايجوز البحث فى جديتها ولا فى بواعثها أو دواعيها، وأن نطق الشخص بالشهادتين كاف فى اعتباره مسلما. لما كان ذلك وكان الحكمان المطعون فيهما قد اعتدا باسلام

ضامن ونطقه باستشهدتيس أمام محكمة الأزيكية اجزنية بجسـ ء ١٢ / ١٩٨٧
واعتباره مسلما منذ هذا التاريخ وذلك بعد وفاة والده فى ٢٣ / ٥ / ١٩٨٧ دون أن
يعولا على قوله اعتناقة للاسلام منذ ٢٦ / ٢ / ١٩٨٥ - قبل وفاه والده وذلك على سند
من أن «الثابت من الاوراق أنه تم تنصير فؤاد فهمى خليل مينا - الطاعن - من بطاقته
العائلية رقم ٢٢٩١١ لسنة ١٩٧٩. ومن التوكيل الرسمى العام رقم ٦٧٤ لسنة ١٩٨٤
الصادر من مكتب توثيق جنوب القاهرة، ومن تحريات مباحث الضرائب المرفقة
بالدعوى. فإن مسيحية فؤاد فهمى خليل تثبت له استصحابا إلى حين النطق
بالشهادتين الذى تحقق وظهر للكافة من جلسة ٥ / ١٢ / ١٩٨٧ أمام محكمة
الأزيكية... وكان هذا الذى استخلصه الحكم سائغا وله أصله الثابت بالأوراق وهو
من الأمور الواقعية التى تستقل بها محكمة الموضوع متى كانت سائغة ومن ثم فإن
النعى لا يعدو أن يكون جدلا فيما لمحكمة الموضوع سلطة استخلاصه وتقديره لا
يقبل أثارته أمام هذه المحكمة.

وحيث أن حاصل ما ينعاه الطاعن فى الطعن رقم ١٥٤ لسنة ٦٣ ق بالسبب الأول
على الحكم المطعون فيه مخالفه القانون والخطأ فى تطبيقه وذلك حين يفصل فى
الطعن رقم ٣٦ لسنة ٦١ ق «أحوال شخصية» والذى كان قد أقامه عن القضاء الصادر
فى الاستئناف رقم ٤٢٣ لسنة ١٠٧ ق المرفوع من بنك ناصر الاجتماعى «المطعون
ضده السادس» عن الحكم الصادر بعدم قبول دعواه بإبطال الاعلام الشرعى محل
النزاع.

وحيث أن هذا النعى مردود، وذلك بأن النص فى المادة ١٢٩ من قانون المرافعات
على أنه «فى غير الأحوال التى نص فيها القانون على وقف الدعوى وجوبا أو جوازا
يكون للمحكمة أن تأمر بوقفها كلما رأت تعليق حكمها فى موضوعها على الفصل
فى مسأله أخرى يتوقف عليها الحكم» وكان الفصل فى الطعن رقم ٣٦ لسنة ٦١ ق
أحوال شخصية لا يتوقف عليه الفصل فى الاستئناف رقم ٤٢٣ لسنة ١٠٧ ق فلا على
المحكمة إذا لم توقف النظر فيه ويكون النعى على غير أساس.

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعنين.

لذلك

رفضت المحكمة الطعنين وألزمت الطاعن في كل منهما المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماه مع مصادره الكفاله في الطعنين،

رئيس محكمة النقض

أمين السر

أحمد مدحت المراغى

إمضاء

الهيئة المبينة يصدر هذا الحكم هي التي سمعت المرافعة وحضرت المداولة ووقعت على مسوده الحكم ونطقت به عدا السيد المستشار/ محمد فتحى حسن الجمهوى نائب رئيس محكمة النقض فقد جلس بدله عند تلاوته السيد المستشار/ مجدى حسين منتصر نائب رئيس محكمة النقض.

رئيس محكمة النقض

أمين السر

أمضاء

أمضاء